

الدولة ، وكل من ولد فيها بعد انشائها « يكتسب الجنسية .

وهناك ، ثانيا ، قيود أو حدود مفروضة على تنظيم الجنسية بالتجنس . وهنا يجب توأغز أمرين : وجود علاقة معقولة بين طالب الجنسية والدولة ، ووجوب التقدم بطلب صادر عن ارادة صريحة . وبالإضافة الى ذلك يجب تنظيم الجنسية على أسس غير عنصرية . لقد حمل العالم على قوانين الجنسية الألمانية الصادرة عام ١٩٣٥ لانها حرمت اليهود من حق المواطنة في الرايخ . واول عمل قام به الحلفاء بعد انتصارهم كان الغاء هذه القوانين العنصرية الجائزة . غير ان القانون الاسرائيلي لا يقيم وزنا لهذه الاعتبارات ، فهو لا يشترط توأغر شرط الإقامة لليهودي القادم الى اسرائيل . ان مجرد العودة تكسبه الجنسية . والقانون لا يتطلب منه ان يعبر عن رغبته في التجنس ولا ان يقدم طلبا بذلك . ان الجنسية تفرض عليه فرضا . ورفضها يتطلب منه اعتراضا صريحا امام موظف رسمي . وهي قائمة حصرا على أساس ديني . والمحكمة العليا في اسرائيل دعمت في قراراتها هذا الأساس . وحينما حاولت تغييره في قضية شاليت سارع الكنيست الى نقض قرارها وتثبيت المعيار الديني الصهيوني بقانون . ثم ان اسرائيل تمارس في منح الجنسية للمهاجرين اليهود عملية « انتقاء » . ويكفيها ان نشير الى حادثة اليهود السود الذين قدموا من الولايات المتحدة ، عام ١٩٦٩ ، ورفضت السلطات الاسرائيلية منحهم حق « العودة » ، حتى يتسنى لها استشارة السلطات الدينية حول ما اذا كان بإمكان اشخاص سود ان يكونوا يهود .

وفي ١٩٧٢/١٢/٨ ، اعلنت المحكمة العليا « ان يهودية هؤلاء السود ليست ثابتة » .

وهناك ، أخيرا ، القيود والحدود المفروضة على ازدواج الجنسية . فهناك اتجاه قوي في القانون الدولي يهدف الى تقليص حالات ازدواج الجنسية ، لان له آثارا سيئة بالنسبة الى مصالح الفرد والدولة معا ( مثلا : دعوة الشخص ذي الجنسية المزدوجة الى الخدمة العسكرية ، او مطالبته بدفع الضريبة في الدولتين ، او احتمال الاشتباه بولائه ) . ولكن القانون الاسرائيلي تبني مبدأ الازدواج . ولعله فعل ذلك من اجل تشجيع الهجرة اليهودية . غير ان التناقض يبدو جليسا عندما نرى ان الغالبية العظمى من المعاندين ( الذين يفترض فيهم العودة الى « وطنهم » ) ترغب في الاحتفاظ بجنسيتها الأصلية .

وفي الفصل الأخير من الدراسة يوجه المؤلف توصياته الى اسرائيل كي تلغي قوانينها العنصرية ، والى الدول الأخرى والهيئات الدولية كي تواجه بحزم انتهاكات اسرائيل لحقوق الانسان وحرياته . يؤسفنا ان نلاحظ ان هذه التوصيات ستبقى توصيات ما دامت اسرائيل تعمل ليومها وغدها كأنها تعيش أبدا ، وما دمنسا منفسين مسي هموم يومنا نتعرب من التفكير في أمور غدنا . قال حاييم وايزمن : « انني متأكد من ان العالم سيحكم على الدولة اليهودية بما ستفعله بالعرب » . وقد فعلت بالعرب ، خلال ربع قرن ، أكثر مما فعله النازيون باليهود .

**الدكتور محمد المحذوب**